الأمم المتحدة

A/HRC/23/28

الجمعية العامة

Distr.: General
8 March 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والعشرون
البندان ٢ و٨ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

أنشطة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية وفقاً لمبادئ باريس

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٢٠. وهو يتضمّن معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢، فيما يتعلق بالنظر في طلبات اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وطلبات إعادة اعتمادها، وباستعراض هذه الطلبات.

ويلقي التقرير الضوء على التحسينات التي شهدتها عملية الاعتماد ويتضمّن معلومات مفصلة عما أعدته اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد من ملاحظات عامة ترمي إلى تحقيق عملية استعراض أكثر صرامة، وإنصافاً وشفافية.

(A) GE.13-11753 260313 270313

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٤	٣
ثانياً –	تحسين عملية الاعتماد في إطار لجنة التنسيق الدولية	٥-١٢	٣
ثالثاً –	عملية الاعتماد في عام ٢٠١٢	١٣-٢١	٦
	ألف– الطلبات الجديدة	١٥	٦
	باء – طلبات إعادة الاعتماد	١٦	٧
	جيم– حالات الإرجاء	١٧	٧
	دال – انتهاء صلاحية الاعتماد	١٨-٢١	٧
رابعاً –	ملاحظات عامة	٢٢-٢٤	٨
خامساً –	الاستنتاجات والتوصيات	٢٥-٣٥	٩

المرفق

مركز المؤسسات الوطنية التي اعتمدتها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ١١

أولاً- مقدمة

١- يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٢٠، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والعشرين تقريراً عن أنشطة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية وفقاً لمبادئ باريس.

٢- ويشتمل التقرير على الأنشطة التي تم الاضطلاع بها وأوجه التقدم التي تم إحرازها منذ التقرير الصادر في عام ٢٠١٢ المتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (A/HRC/20/10)، وينبغي قراءته بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (A/HRC/23/27)، الذي يتضمن، في جملة أمور، معلومات عما اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أنشطة تهدف إلى إنشاء هذه المؤسسات وتعزيزها؛ وما اتخذته الحكومات من تدابير بشأن هذه المؤسسات؛ فضلاً عن معلومات عن تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع النظام الدولي لحقوق الإنسان.

٣- وينص النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية على تكليف اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد باستعراض وتحليل طلبات الاعتماد المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتقديم توصيات إلى مكتب لجنة التنسيق الدولية بشأن امتثال المؤسسات مقدمة الطلبات لمبادئ باريس. وتضم اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ممثلاً لمؤسسة وطنية واحدة لحقوق الإنسان معتمدة في الفئة "ألف" عن كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الأربع للجنة التنسيق الدولية وهي: أفريقيا والأمريكتان، وآسيا - المحيط الهادئ، وأوروبا. وتعيِّن المجموعات الإقليمية أعضاء اللجنة الفرعية لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويعيِّن أعضاء اللجنة الفرعية أحد الأعضاء، بتوافق الآراء، رئيساً لها لفترة سنة قابلة للتجديد. ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مراقب دائم في اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد وتضطلع بدور أمانتها.

٤- وفي عام ٢٠١٢، كانت عضوية اللجنة الفرعية مشكلة من ممثلي توغو، وفرنسا، وقطر وكندا. أما رئاستها فكان يتولاها ممثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر.

ثانياً- تحسين عملية الاعتماد في إطار لجنة التنسيق الدولية

٥- وفقاً للمادة ٧ من النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، تتمثل إحدى مهام اللجنة في التشجيع على إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها بما يتسق مع مبادئ باريس. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للخطة الاستراتيجية للجنة التنسيق الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، يتمثل هدف اللجنة الأول في الحفاظ على عملية الاعتماد وتعزيزها عن طريق تقديم توصيات

تتواءم والاحتياجات الخاصة بكل مؤسسة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووضع تلك التوصيات في السياق الملائم، وتحسين إمكانية اتصال تلك المؤسسات والشبكات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني باللجنة الفرعية.

٦- واتخذت لجنة التنسيق الدولية عدداً من التدابير لتحسين إجراءات الاعتماد التي تتبعها، على النحو التالي:

(أ) توخياً لتقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأدائها، أصبحت عملية الاستعراض أكثر صرامةً، كونها تستند إلى أدلّة موثّقة تقدمها المؤسسة موضوع الاستعراض وإلى المعلومات الواردة من منظمات المجتمع المدني وسواها من أصحاب المصلحة. كما أصبحت عملية الاستعراض أكثر إنصافاً، حيث يجري العمل بإجراء يتيح للمؤسسات الطعن في التوصيات الصادرة عن اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد؛

(ب) تصدر اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد عدداً من التوصيات المركزة والمتوائمة مع احتياجات كل مؤسسة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حتى في الحالات التي توصي فيها بمركز من الفئة "ألف"؛

(ج) كما أصبحت عملية الاستعراض أكثر شفافية: تُنشر التوصيات التي تصوغها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد فور إقرارها من جانب مكتب لجنة التنسيق الدولية وتعمَّم وتوزَّع على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وسواها من أصحاب المصلحة. إضافة إلى ذلك، تُنشر تقارير اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد على شبكة الإنترنت (nhri.ohchr.org).

٧- ووفقاً للمادة ١٦-٢ من النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، يجوز لرئيس لجنة التنسيق أو لرئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، في حال طرأ أي تغيير على ظروف مؤسسة وطنية ما لحقوق الإنسان مصنفة في الفئة "ألف" قد يؤثر على امتثالها لمبادئ باريس، أن يجري استعراضاً خاصاً لمركز هذه المؤسسة. وفيما يتعلق بالحالات الواضحة، ورهناً بصدور نتيجة عملية الاستعراض الخاص، تنص المادة ١٨-٢ من النظام الأساسي على أنه متى رأى رئيس لجنة التنسيق الدولية وجود ظرف استثنائي يقتضي النظر عاجلاً في التعليق الفوري لمؤسسة معتمدة في الفئة "ألف"، جاز لمكتب اللجنة أن يقرر تعليق تصنيف اعتماد هذه المؤسسة فوراً والشروع في إجراء عملية استعراض خاصة عملاً بالمادة ١٦-٢. ويمكن أن يسفر استعراض خاص إما عن إعادة اعتماد المؤسسة في الفئة "ألف"، وإما عن إصدار توصية بخفض مركزها.

٨- وتورد المادة ١٨-٣ وصفاً للإجراء الواجب اتباعه من أجل تعليق الاعتماد فوراً في الظروف الاستثنائية. وفي الاجتماع السنوي الخامس والعشرين للجنة التنسيق الدولية، المعقود في آذار/مارس ٢٠١٢، تم إقرار تعريف "الظروف الاستثنائية" على نحو ما هو منصوص عليه في المادة الجديدة ١٨-٤:

لأغراض المادتين ١٨-٢ و١٨-٣، يشير "الظرف الاستثنائي" إلى تغير طارئ وحاسم في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول، من قبيل تعطل النظام الدستوري أو الديمقراطي أو إعلان حالة الطوارئ أو وقوع انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، على أن يرافق ذلك أي من الظروف التالية: حدوث تغيير في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يفسح المجال أمام تشريع أو قانون آخر معمول به يناقض مبادئ باريس؛ حدوث تغيير في تركيبة المؤسسة لا يراعي عملية الاختيار و/أو التعيين المحددة؛ أو تصرف المؤسسة على نحو يقوض على نحو خطر امتثالها لمبادئ باريس.

٩- ووفقاً لإجراء الاعتماد المنصوص عليه في المادة ١٢ من النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، ولأغراض اتخاذ القرار النهائي بشأن مركز اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان موضوع الاستعراض، تُقدم توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد إلى مكتب لجنة التنسيق عقب اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) إحالة توصية اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد إلى الجهة مقدمة الطلب؛

(ب) يجوز للجهة صاحبة الطلب تقديم رسالة خطية إلى رئيس لجنة التنسيق الدولية، في غضون ٢٨ يوماً من تاريخ تلقي التوصية، عن طريق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

(ج) إحالة تقرير اللجنة الفرعية بعد ذلك، بما في ذلك التوصية، مشفوعاً بأي طعون واردة، إلى أعضاء مكتب لجنة التنسيق الدولية لاتخاذ قرار بشأنه؛

(د) يجوز لأي عضو من أعضاء المكتب لا يوافق على التوصية، إخطار رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد وأمانة لجنة التنسيق الدولية بذلك في غضون ٢٠ يوماً. وتُخطِر الأمانة فوراً جميع أعضاء المكتب بالاعتراض المقدم وتقدم جميع المعلومات الضرورية لتوضيحه. وفي حال أُخطرت الأمانة بتأييد الاعتراض من جانب أربعة أعضاء على الأقل من مكتب لجنة التنسيق الدولية ينتمون إلى ما لا يقل عن مجموعتين إقليميتين، في غضون ٢٠ يوماً من تاريخ تلقي تلك المعلومات، تُحال التوصية إلى الاجتماع التالي لمكتب لجنة التنسيق الدولية من أجل اتخاذ قرار بشأنها؛

(هـ) تكون التوصية قد أُقرت من جانب مكتب لجنة التنسيق الدولية في حال لم يعترض عليها، في غضون ٢٠ يوماً من تاريخ تلقيها، أربعة أعضاء على الأقل من مجموعتين إقليميتين أو أكثر؛

(و) يكون قرار مكتب لجنة التنسيق الدولية بشأن الاعتماد نهائياً.

١٠- ووفقاً للنظام الداخلي للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، تكون تصنيفات الاعتماد كالتالي:

- الفئة "ألف": الامتثال لمبادئ باريس؛

- الفئة "باء": عدم الامتثال الكامل لمبادئ باريس؛
- الفئة "جيم": عدم الامتثال لمبادئ باريس.

١١- قد تدعو اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أيضاً منظمات المجتمع المدني إلى تقديم تقارير عن أداء وكفاءة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان موضوع الاستعراض. ويتم تقاسم تلك التقارير مع المؤسسات المعنية بغرض معرفة ملاحظاتها أو إيضاحاتها. وتعد الأمانة موجزات لجميع الوثائق الواردة من المؤسسات لاستعراضها وتطلع المؤسسات المعنية على تلك الموجزات قبل انعقاد دورة اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد. ولكل مؤسسة أن تعلق على أي أخطاء جوهرية في هذه الموجزات في غضون أسبوع واحد. ثم تُرسل الموجزات والتعليقات لاحقاً إلى أعضاء اللجنة الفرعية.

١٢- ورحبت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد بحضور ممثلين عن أمانة شبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، وأمانة منتدى آسيا والمحيط الهادئ؛ كما رحبت بممثلة لجنة التنسيق الدولية في جنيف.

ثالثاً- عملية الاعتماد في عام ٢٠١٢

١٣- اعترفت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٦٤ بأهمية إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس، عن طريق تشجيع المؤسسات الوطنية، بما فيها مؤسسات أمناء المظالم، على السعي إلى اعتماد وضعها عن طريق لجنة التنسيق الدولية.

١٤- ولدى اختتام آخر دورة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تم اعتماد ١٠٤ مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، اعتُمد ٦٩ منها في الفئة "ألف".

ألف- الطلبات الجديدة

١٥- وفي عام ٢٠١٢، نظرت اللجنة الفرعية في ثمانية طلبات اعتماد جديدة. واعتُمد في الفئة "ألف" كل من اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي والمعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي. واعتمد في الفئة "باء" كل من مفوَّضية حقوق الإنسان في كازاخستان، ومكتب أمين المظالم في قيرغيزستان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مالي، ومكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان في طاجيكستان. وأُرجئ قرار اعتماد اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان إلى الدورة الثانية لعام ٢٠١٣، فيما أحيل طلب اعتماد مكتب أمين مظالم برمودا إلى مكتب لجنة التنسيق الدولي.

باء- طلبات إعادة الاعتماد

١٦- أجرت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد استعراضاً لإعادة اعتماد ٢٢ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من أرمينيا، وإسبانيا، وإندونيسيا، والبرتغال، وبنما، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدنمارك، ورواندا، وسلوفاكيا، والسنغال، والفلبين، وكولومبيا، ومصر، وملاوي والنرويج. ورُقيّت إلى الفئة "ألف" المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إسبانيا، وإندونيسيا، والبرتغال، وبنما، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وجنوب أفريقيا، والدنمارك، والفلبين وكولومبيا. واعتمد المركز النرويجي لحقوق الإنسان واللجنة السنغالية لحقوق الإنسان في الفئة "باء". أما اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في رواندا فأُوصيَ بخفض مستوى اعتمادها إلى الفئة "باء"، ما لم تقدم، في غضون عام واحد، ما يلزم من أدلة وثائقية لإقرار استمرار اتساقها مع مبادئ باريس.

جيم- حالات الإرجاء

١٧- وأُرجئت قرارات اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أرمينيا والبوسنة والهرسك وتوغو وجورجيا ومصر وملاوي إلى الدورات المقبلة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد.

دال- انتهاء صلاحية الاعتماد

١٨- انتهت صلاحية اعتماد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بوركينا فاسو والمركز الوطني لحقوق الإنسان في سلوفاكيا.

١٩- ويرد في مرفق هذا التقرير الجدول المتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اعتباراً من شباط/فبراير ٢٠١٣.

٢٠- ووفقاً للمواد ١٦-٢ و١٧ و١٨ من النظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية، أجرت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد استعراضاً خاصاً للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أذربيجان، وأوصت بإجراء استعراض خاص للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال. ونتيجة لذلك، أُعيد اعتماد مؤسسة أذربيجان في الفئة "ألف"، في حين تقرر إجراء الاستعراض الخاص لمؤسسة نيبال في أيار/مايو ٢٠١٣.

٢١- وأصدرت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، خلال الدورتين اللتين عقدتهما، عدداً من التوصيات المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان موضوع الاستعراض. وفي معظم القرارات، شددت اللجنة الفرعية على ضرورة أن تكون عملية اختيار أعضاء المؤسسات واضحة وشفافة وتشاركية، وفقاً لما هو منصوص عليه في مبادئ باريس وفي الملاحظات

العامة للجنة الفرعية. كما شددت على أهمية توفير الدولة تمويلاً أساسياً كافياً لضمان استقلالية تلك المؤسسات سياسياً ومالياً. كما سلّمت بضرورة منح الأعضاء حصانة من المساءلة القانونية على ما يقومون به من أعمال بصفتهم الرسمية. وشددت كذلك على ضرورة زيادة تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعملها مع النظامين الإقليمي والدولي لحقوق الإنسان.

رابعاً- ملاحظات عامة

٢٢- منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وضعت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ملاحظات عامة تستند إلى مبادئ باريس. وتستهدف هذه الأدوات التفسيرية الكيانات التالية:

(أ) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لدى قيامها باستحداث العمليات والآليات الخاصة بها؛

(ب) الحكومات، بغية تناول ومعالجة المسائل المتعلقة بامتثال المؤسسات لمبادئ باريس؛

(ج) اللجنة الفرعية، لدى قيامها باستعراض طلبات الاعتماد وإعادة الاعتماد الجديدة أو لدى إجرائها للاستعراضات الخاصة.

٢٣- وتتضمن ورقة القرار التي اعتمدتها لجنة التنسيق الدولية في أيار/مايو ٢٠١١ عدداً من التوصيات التي تهدف إلى توحيد معايير عملية إعداد الملاحظات العامة وتنقيحها، وتعزيز دور أصحاب المصلحة في عملية الاعتماد. وبناء على ذلك، طلبت لجنة التنسيق الدولية إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد الاضطلاع بما يلي:

(أ) إنشاء قنوات اتصال رسمية مع الرؤساء الإقليميين ولجان التنسيق الإقليمية من أجل التماس مساهمات في المرحلة الأولى من عملية صياغة الملاحظات العامة؛

(ب) تضمين الملاحظات العامة قدراً أكبر من المعلومات عن مبررات صياغتها وكيفية تطبيقها، مع أخذ مختلف النماذج المؤسسية والنظم السياسية في الحسبان؛

(ج) اعتماد إجراءات تيسّر إعداد الملاحظات العامة في الوقت المناسب وإجراء استعراض لما هو قائم منها، مع إيلاء المراعاة الواجبة لتعزيز إمكانية فهمها ومدى أهميتها ووضوحها؛

(د) تطوير استراتيجياتها المتعلقة بالتواصل والتثقيف من أجل تعزيز فهم كيفية الإفادة من عملية الاعتماد ومن توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، بما في ذلك الملاحظات العامة.

٢٤- ومن المقرر أن تنظر لجنة التنسيق الدولية في الملاحظات العامة الجديدة خلال اجتماعها السنوي السادس والعشرين الذي سيُعقد في أيار/مايو ٢٠١٣ ويتصل بما يلي:

(أ) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعينة بمثابة آليات وقائية وطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو بمثابة آلية رصد وطنية بموجب المادة ٣٣ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) الاختصاص شبه القضائي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تناول الشكاوى؛

(ج) أداء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من ناحيتي القانون والممارسة.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٢٥- غدت عملية الاعتماد التي تقوم بها اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أكثر صرامة، وإنصافاً وشفافية، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٢٦- ويؤكد تزايد عدد طلبات الاعتماد المقدمة من مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ما للدور الذي تؤديه اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد من أهمية في تقييم امتثال تلك المؤسسات لمبادئ باريس.

٢٧- وتساعد توصيات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد على تعزيز استقلالية وفعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان موضوع الاستعراض، وهو أمر يساهم بدوره في تعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان. والدول مدعوة، إلى جانب الجهات المعنية الأخرى، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، إلى مساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ تلك التوصيات.

٢٨- ومع تعاظم ما تقوم به مؤسسات حقوق الإنسان المصنفة في الفئة "ألف" من دور في مداولات مجلس حقوق الإنسان[(١)]، أصبحت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد أكثر صرامة وحذراً لدى منح مركز الفئة "ألف"، ضماناً لاقتصار الاستفادة من مزايا ذلك المركز على المؤسسات التي تمتثل امتثالاً كاملاً لمبادئ باريس، لدى تعاملها مع آليات المجلس، وتحديداً مع الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة.

٢٩- وفي سبيل تقييم الكفاءة والامتثال لمبادئ باريس من حيث التشريع والممارسة، تدعو اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد الجهات المعنية المطلعة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، إلى المشاركة الفعلية في عملية التقييم عن طريق تقديم الآراء بشأن أداء المؤسسات الوطنية موضوع الاستعراض.

(١) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦، المرفق.

٣٠- ويرحَّب أيضاً بالخطوات التي اتخذتها لجنة التنسيق الدولية للتعجيل بمراجعة مركز اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الحالات التي تطرأ فيها ظروف استثنائية تؤثر على استقلالية هذه المؤسسات وأدائها. ومن شأن تحسين عملية الاعتماد على هذا النحو أن يشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة الاضطلاع بولايتها بفعالية في حالات من قبيل الانقلابات العسكرية أو حالات الطوارئ.

٣١- وتؤكد اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد ضرورة أن تكون لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولاية واسعة تتضمن تعزيز وحماية حقوق الإنسان كافة، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتُشجَّع الدول على منح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولاية تشمل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المحددة في الصكوك الدولية والإقليمية.

٣٢- وتعلّق اللجنة الفرعية أهمية كبيرة على ضرورة اتسام عملية تعيين الأعضاء في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالشفافية والانفتاح، بمشاركة واسعة من جانب الجهات المعنية ذات الصلة، بما فيها منظمات المجتمع المدني. ويُطلب إلى الدول ضمان انفتاح عملية التعيين وشفافيتها.

٣٣- وتُشجع اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أن تقدم تقارير منتظمة عن أنشطتها، وكذلك عن حالة حقوق الإنسان في البلدان التي تنتمي إليها، وأن تضمن نشر هذه التقارير على نطاق واسع على عامة الجمهور.

٣٤- وجرى الترحيب باستعراض الملاحظات العامة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، ذلك أن هذه الملاحظات تشكل أداة تفسير تدريجي لمبادئ باريس. ويرحَّب أيضاً، في هذا السياق، بوضع ملاحظات عامة إضافية تتعلق تحديداً بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل كآليات وطنية للرصد والوقاية، وبالاختصاصات شبه القضائية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبتقييم أداء تلك المؤسسات.

٣٥- ونظراً للتخفيضات الإلزامية في الميزانية نتيجة لتخفيض التمويل، تتأثر قدرة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على المساهمة في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أو تقييم قدرة تلك المؤسسات على الامتثال لمبادئ باريس، وهذا يشمل تحديداً ما تقدمه المفوضية من دعم للجنة التنسيق الدولية وللجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد. ولذا، تُحَثّ الدول الأعضاء على أن تضمن، عن طريق مساهمتها المالية، استمرار اللجنة الفرعية في تقديم خدمات ذات كفاءة وجودة.

المرفق

مركز المؤسسات الوطنية التي اعتمدتها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

فئة الاعتماد اعتباراً من شباط/فبراير ٢٠١٣

وفقاً لمبادئ باريس وللنظام الأساسي للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، تتقيد اللجنة بتصنيفات الاعتماد التالية:

ألف: الامتثال لمبادئ باريس؛

باء: عدم الامتثال الكامل لمبادئ باريس؛

جيم: عدم الامتثال لمبادئ باريس؛

ألف(تاء): سوف تكف اللجنة من الآن فصاعداً عن استخدام فئة الاعتماد مع التحفّظ التي كانت تمنح في حالات عدم تقديم وثائق كافية لمنح الفئة "ألف".

مؤسسات الفئة "ألف" (٦٩)

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
آسيا والمحيط الهادئ		
أفغانستان: اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان	ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وضعت قيد الاستعراض تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ – ألف
أستراليا: اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١
الهند: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١
إندونيسيا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا	ألف	٢٠٠٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ آذار/مارس ٢٠١٢

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
الأردن: المركز الوطني لحقوق الإنسان	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (باء) آذار/مارس ٢٠٠٧ (باء) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
ماليزيا: لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا (سوهاكام)	ألف	٢٠٠٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ – ألف
منغوليا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا	ألف	٢٠٠٢ – ألف (تاء) ٢٠٠٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
نيبال: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال	ألف	٢٠٠١ – ألف (تاء) ٢٠٠٢ – ألف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أيار/مايو ٢٠١١
نيوزيلندا: لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١
الأرض الفلسطينية المحتلة: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن	ألف	٢٠٠٥ ألف (تاء) آذار/مارس ٢٠٠٩ – ألف
قطر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (باء) آذار/مارس ٢٠٠٩ – ألف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ – ألف
الفلبين: لجنة حقوق الإنسان في الفلبين	ألف	١٩٩٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ آذار/مارس ٢٠١٢
تيمور – ليشتي: مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٨
جمهورية كوريا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا	ألف	٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
تايلند: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
أفريقيا		
بوروندي: اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان	ألف	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢
الكاميرون: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات	ألف	١٩٩٩ - ألف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ - باء آذار/مارس ٢٠١٠ - ألف
مصر: المجلس القومي لحقوق الإنسان	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - باء تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أُرجئ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢: أُرجئ إلى أيار/مايو ٢٠١٣
غانا: لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية	ألف	٢٠٠١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
كينيا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا	ألف	٢٠٠٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
ملاوي: لجنة حقوق الإنسان في ملاوي	ألف	٢٠٠٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ آذار/مارس ٢٠١٢: أُرجئ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢: أُرجئ إلى أيار/مايو ٢٠١٣
موريتانيا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان		تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ - باء أيار/مايو ٢٠١١
موريشيوس: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
المغرب: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب	ألف	١٩٩٩ - ألف (تاء) ٢٠٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ - ألف
ناميبيا: مكتب أمين المظالم	ألف	٢٠٠٣ ألف (تاء) نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
نيجيريا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا	ألف	١٩٩٩ – ألف (تاء) ٢٠٠٠ – ألف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ – باء أيار/مايو ٢٠١١
رواندا: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ آذار/مارس ٢٠١٢: منحت عاماً واحداً لإثبات الامتثال لمبادئ باريس
سيراليون: لجنة حقوق الإنسان	ألف	أيار/مايو ٢٠١١
جنوب أفريقيا: لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا	ألف	١٩٩٩ – ألف (تاء) ٢٠٠٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢
توغو: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	١٩٩٩ – ألف (تاء) ٢٠٠٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢: أُرجئ إلى أيار/مايو ٢٠١٣
أوغندا: لجنة حقوق الإنسان في أوغندا	ألف	٢٠٠٠ – ألف (تاء) ٢٠٠١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
جمهورية تترانيا المتحدة: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠٣ – ألف (تاء) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ستُستعرض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣
زامبيا: لجنة حقوق الإنسان في زامبيا	ألف	٢٠٠٣ – ألف (تاء) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
الأمريكتان		
الأرجنتين: مكتب أمين المظالم في الأرجنتين	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات): مكتب أمين المظالم	ألف	١٩٩٩ – باء ٢٠٠٠ آذار/مارس ٢٠٠٧
كندا: اللجنة الكندية لحقوق الإنسان	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١
شيلي: المعهد الوطني لحقوق الإنسان	ألف	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢
كولومبيا: مكتب أمين المظالم	ألف	٢٠٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ آذار/مارس ٢٠١٢
كوستاريكا: مكتب أمين المظالم	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
إكوادور: مكتب أمين المظالم	ألف	١٩٩٩ – ألف (تاء) ٢٠٠٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ آذار/مارس ٢٠٠٩
السلفادور: مكتب النائب العام للدفاع عن حقوق الإنسان	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١
غواتيمالا: مكتب النائب العام المعني بحقوق الإنسان في غواتيمالا	ألف	١٩٩٩ – باء ٢٠٠٠ – ألف (تاء) ٢٠٠٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
المكسيك: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
نيكاراغوا: مكتب النائب العام للدفاع عن حقوق الإنسان	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
بنما: مكتب أمين المظالم في بنما	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أُرجئ الاستعراض إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢
باراغواي: مكتب أمين المظالم في جمهورية باراغواي	ألف	٢٠٠٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
بيرو: مكتب أمين المظالم	ألف	١٩٩٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ آذار/مارس ٢٠١٢
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية): مكتب أمين المظالم	ألف	٢٠٠٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
أوروبا		
ألبانيا: محامي الشعب في جمهورية ألبانيا	ألف	٢٠٠٣ - ألف (تاء) ٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
أرمينيا: هيئة الدفاع عن حقوق الإنسان في أرمينيا	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - ألف (تاء) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أُرجئ الاستعراض إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢: أُرجئ إلى أيار/مايو ٢٠١٣
أذربيجان: مفوضية حقوق الإنسان (مكتب أمين المظالم)	ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وُضعت قيد استعراض خاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أيار/مايو ٢٠١١: أُوصي باعتمادها في الفئة باء آذار/مارس ٢٠١٢ - ألف

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
البوسنة والهرسك: مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك	ألف	٢٠٠١ – ألف (تاء) ٢٠٠٢ – ألف (تاء) ٢٠٠٣ – ألف (تاء) ٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: أُرجئ الاستعراض إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وُضع قيد الاستعراض – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ – ألف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢: أُرجئ إلى أيار/مايو ٢٠١٣
كرواتيا: مكتب أمين المظالم في جمهورية كرواتيا	ألف	نيسان/أبريل ٢٠٠٨
الدانمرك: المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان	ألف	١٩٩٩ – باء ٢٠٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢
فرنسا: اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦: أُرجئ الاستعراض إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢: أُرجئ إلى أيار/مايو ٢٠١٣
جورجيا: مكتب المحامي العام	ألف	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢: أُرجئ إلى أيار/مايو ٢٠١٣
ألمانيا: المعهد الألماني لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠١ – ألف (تاء) ٢٠٠٢ – ألف (تاء) ٢٠٠٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
بريطانيا العظمى (المملكة المتحدة): لجنة المساواة وحقوق الإنسان	ألف	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وُضعت قيد استعراض خاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ - ألف
اليونان: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠٠ - ألف (تاء) ٢٠٠١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ استُعرضت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أُبقي على الفئة ألف - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ آذار/مارس ٢٠١٠
آيرلندا: لجنة حقوق الإنسان الآيرلندية	ألف	٢٠٠٢ - ألف (تاء) ٢٠٠٣ - ألف (تاء) ٢٠٠٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
لكسمبورغ: اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان لدوقية لكسمبورغ الكبرى	ألف	٢٠٠١ - ألف (تاء) ٢٠٠٢ استُعرضت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ - ألف
آيرلندا الشمالية (المملكة المتحدة): لجنة حقوق الإنسان في آيرلندا الشمالية	ألف	٢٠٠١ - باء نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - باء تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١
بولندا: مفوضية حماية الحقوق المدنية	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢
البرتغال: أمين العدالة	ألف	١٩٩٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢
الاتحاد الروسي: مفوضية حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي	ألف	٢٠٠٠ - باء ٢٠٠١ - باء تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
أسكتلندا (المملكة المتحدة): اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان	ألف	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: أُرجئ الاستعراض إلى آذار/مارس ٢٠١٠ آذار/مارس ٢٠١٠
صربيا: حامي المواطنين في جمهورية صربيا	ألف	آذار/مارس ٢٠١٠
إسبانيا: مكتب أمين المظالم	ألف	٢٠٠٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢
أوكرانيا: المفوضية البرلمانية الأوكرانية لحقوق الإنسان	ألف	٢٠٠٨ – باء آذار/مارس ٢٠٠٩ – ألف

مؤسسات الفئة "باء" (٢٤)

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
آسيا والمحيط الهادئ		
بنغلاديش: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش	باء	أيار/مايو ٢٠١١
سري لانكا: لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا	باء	٢٠٠٠ وُضعت الفئة "ألف" قيد الاستعراض في آذار/مارس ٢٠٠٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ استُعرضت في آذار/مارس ٢٠٠٩
ملديف: لجنة حقوق الإنسان	باء	نيسان/أبريل ٢٠٠٨ آذار/مارس ٢٠١٠
أفريقيا		
الجزائر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	باء	٢٠٠٠ – ألف (تاء) ٢٠٠٢ – ألف (تاء) ٢٠٠٣ – ألف وضعت قيد الاستعراض – نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ – باء آذار/مارس ٢٠١٠: أُرجئ الاستعراض إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ – باء

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
تشاد:	باء	٢٠٠٠ – ألف (تاء)
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان		٢٠٠١ – ألف (تاء)
		٢٠٠٣ – ألف (تاء)
		تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ – (باء)
الكونغو:	باء	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان		
مالي:	باء	آذار/مارس ٢٠١٢
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان		
السنغال:	باء	٢٠٠٠ – ألف
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان		تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ – ألف
		أيار/مايو ٢٠١١: أُرجئ القـــرار إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
		تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أوصي باعتمادها في الفئة "باء"
		تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ – باء
تونس:	باء	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
اللجنة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية		
الأمريكتان		
هندوراس:	باء	٢٠٠٠ – ألف
المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان		تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ – ألف
		تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: أُوصي باعتمادها في الفئة "باء"
		تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
آسيا الوسطى		
كازاخستان:	باء	آذار/مارس ٢٠١٢
مفوضية حقوق الإنسان		
قيرغيزستان:	باء	آذار/مارس ٢٠١٢
مكتب أمين المظالم في جمهورية قيرغيزستان		
طاجيكستان:	باء	آذار/مارس ٢٠١٢
مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان في جمهورية طاجيكستان		

المؤسسة الوطنية	الفئة	سنة الاستعراض
أوروبا		
النمسا: مجلس أمين المظالم في النمسا	باء	٢٠٠٠ أيار/مايو ٢٠١١
بلجيكا: مركز تكافؤ الفرص ومناهضة العنصرية	باء	١٩٩٩ آذار/مارس ٢٠١٠
بلغاريا: لجنة الحماية من التمييز في جمهورية بلغاريا	باء	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
بلغاريا: مكتب أمين المظالم في جمهورية بلغاريا	باء	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
هنغاريا: المفوضية البرلمانية للحقوق المدنية	باء	أيار/مايو ٢٠١١
جمهورية مولدوفا: مركز حقوق الإنسان في مولدوفا	باء	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
هولندا: لجنة المساواة في المعاملة في هولندا	باء	١٩٩٩ – باء ٢٠٠٤ آذار/مارس ٢٠١٠
النرويج: المركز النرويجي لحقوق الإنسان	باء	٢٠٠٣ – ألف (تاء) ٢٠٠٤ – ألف (تاء) ٢٠٠٥ – ألف (تاء) نيسان/أبريل ٢٠٠٦ أيار/مايو ٢٠١١: أُرجئ الاستعراض إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أُوصي باعتمادها في الفئة "باء" تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ – باء
سلوفينيا: مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان في جمهورية سلوفينيا	باء	٢٠٠٠ آذار/مارس ٢٠١٠
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة: مكتب أمين المظالم في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	باء	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

مؤسسات الفئة "جيم" (١١)

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
آسيا والمحيط الهادئ		
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: لجنة تكافؤ الفرص في هونغ كونغ	جيم	٢٠٠٠
إيران (جمهورية - الإسلامية): اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان	جيم	٢٠٠٠
أفريقيا		
بنن: لجنة حقوق الإنسان في بنن	جيم	٢٠٠٢
مدغشقر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مدغشقر	جيم	٢٠٠٠ - ألف (تاء) ٢٠٠٢ - ألف (تاء) ٢٠٠٣ - ألف (تاء) نيسان/أبريل ٢٠٠٦ - سُحب المركز تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
الأمريكتان		
أنتيغوا وبربودا: مكتب أمين المظالم	جيم	٢٠٠١
بربادوس: مكتب أمين المظالم	جيم	٢٠٠١
بورتوريكو (الولايات المتحدة الأمريكية): مكتب النائب العام لمواطني دولة بورتوريكو الحرة المرتبطة	جيم	آذار/مارس ٢٠٠٧
أوروبا		
رومانيا: معهد حقوق الإنسان في رومانيا	جيم	آذار/مارس ٢٠٠٧ أيار/مايو ٢٠١١
سويسرا: اللجنة الاتحادية لقضايا المرأة	جيم	آذار/مارس ٢٠٠٩
سويسرا: اللجنة الاتحادية لمناهضة العنصرية	جيم	١٩٩٨ - باء آذار/مارس ٢٠١٠

المؤسسات المعلقة

المؤسسة الوطنية	*الفئة*	*سنة الاستعراض*
آسيا والمحيط الهادئ		
فيجي:	عُلقت	٢٠٠٠
لجنة حقوق الإنسان	ملاحظة: استقالت فيجي من لجنة التنسيق الدولية	عُلق الاعتماد في آذار/مارس ٢٠٠٧ لإجراء استعراض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. واستقالت اللجنة من لجنة التنسيق الدولية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
أفريقيا		
النيجر:	شُطبت	آذار/مارس ٢٠١٠: شُطبت اللجنة بسبب حلّها في شباط/فبراير ٢٠١٠
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية	ملاحظة: حُلَّت اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٠	

المؤسسات التي انقضى أجل اعتمادها

المؤسسة الوطنية	*المركز*	*سنة الاستعراض*
أفريقيا		
بوركينا فاسو:		٢٠٠٢ – ألف (تاء)
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان		٢٠٠٣ – ألف (تاء)
		٢٠٠٥ – (باء)
		نيسان/أبريل ٢٠٠٦، آذار/مارس ٢٠٠٧
		تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أرجئ إلى آذار/مارس ٢٠١٢
	باء	آذار/مارس ٢٠١٢: انقضى أجل الاعتماد بسبب عدم تقديم الوثائق
أوروبا		
سلوفاكيا:		٢٠٠٢ – جيم
المركز الوطني لحقوق الإنسان		تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
		تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: أُرجئ إلى أيار/مايو ٢٠١١
		أيار/مايو ٢٠١١: أُرجئ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
		تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: أرجئ إلى آذار/مارس ٢٠١٢
	باء	آذار/مارس ٢٠١٢: انقضى أجل الاعتماد بسبب عدم تقديم الوثائق